http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1363) السنة السادسة - السبت (8) تشرين الثاني 2008

خبراء النفط.. بين المهنية والأهداف السياسية المبيتة

عندما استجاب الأخوة خبراء النفط لدعوتنا الصادرة عن اللجنة التحضيرية لحضور ندوة عمان في شباط ٢٠٠٧ لمناقشة مسودة قانون النفط والغاز، إلتقوا تحت خيمة المهنية الصادرة الحريصة على انتشال القطاع النفطي مما يعانيه من مشاكل وخلل، وما يتهدد الثروة النفطية من تبديد وضياع، وكان شعارها الواضح المتكرر هو اننا لسنا ضد أحد او جهة.

ولهذا خرجت الندوة بتوصيات مهنية تنطلق من ثوابت وطنية خالصة غدت بمثابة المرجعية لمجموع الأخوة الخبراء في الخارج والداخل، حيث ساهمت بشكل فاعل في تعميق الوعي النفطي الوطني لدى الكيانات السياسية كافة واعضاء مجلس النواب، اضافة لأبناء الشعب.

وعندما تعالت أصوات بعض الأخوة الخبراء التي تتصف بالمغالاة والتطرف ونابعة من منطلقات سياسية مبيتة، فضل العديد منا عدم الرد عليها حرصا على وحدة مجموعة الخبراء، غير ان ندوة الاسبوع المنصرم في فضائية الرافدين التي قادها الزميل عصام الجلبي قد تمادت في طرح آراء ومنطلقات تميزت مراراً بخلط الأوراق ومجافاة الدقة والموضوعية، على الرغم من محاولات الزميل محمد الجبوري التأكيد على ثوابت ومرجعية المجموعة النفطية، لكنه كان (طيراً غريبا) يسبح ضد تيار الندوة ومقدمها!!.

كريم الشماع/ خبير نفطي

لذا رأينا لزاماً تناول بعض تلك المواضيع من منظور آخر، متجنبين التطرق الى عقد الأحدب واتفاقية المبادئ للغاز.

١. من حق أي منا تناول الأمور النفطية وأعطاء رأيه فيها.. طالما لا يوحي انها تمثل بالضرورة رأي المجموعة.. خاصة اننا تعودنا ان يغيب (الرأي الآخر) في مثل هذه الندوات.. حيث نجد هناك من يرفع وآخر من يكبس...!! مع من يدير اللعبة بتحيز واضح.

٢. ان مسودة قانون النفط الأولى التي وضعها ثلاثة من خيرة الخبراء قد تعرضت مراراً للتغيير والتحريف (بعد ان ادخلت مطبخ المساومات السياسية) ابعدتها عن ثوابتها الوطنية وفتحت فيها أبواباً جديدة للاختلافات وتباين الفهم والتفسير لموادها، وهذا ما دفع غالبية النواب والكيانات السياسية الى رفضها او التحفظ على بنودها.

لذلك أصبح خيراً لها . والحالة هذه . ان تبقى على الرف!!.

٣. وحيث ان اصدار قانون إعادة تأسيس شركة النفط الوطنية هو أحد محتويات سلة قوانين مسودة النفط والغاز، فقد حكم عليه التأجيل ضمنا.

لذا لم يبق أمام وزارة النفط من خيار سوى استعمال الصلاحيات السارية المفعول التي منحها لها قانون إلغاء شركة النفط الوطنية والتوجه نحو التفاوض والتعاقد لتطوير الحقول النفطية وزيادة قدرة العراق التصديرية، وكانت تلك دعوة العديد من الخبراء منذ أكثر من عام.. فبورك لها هذا التوجه.

٤. لقد خسر العراق . منذ بداية الثمانينيات . أكثر حصته التصديرية في منظمة الاوبك وراحت هبة ثمينة الى دول المنطقة النفطية، بعد ان عجز العراق عن تحقيق هدف الوصول الى انتاج ٦ ملايين برميل/ يوميا عام ٢٠٠٥، كما نصت عليها ستراتيجية القطاع النفطي المقرة عام ١٩٨٣، بعد ان انصرف النظام الى حروبه ومغامراته المدمرة.

٥. ان التوجه نحو تطوير الحقول بخطوات جريئة وسريعة للحاق بموقعه الطبيعي بين الدول المنتجة، للاستفادة من تحسن أسعار النفط ولانتشال الاقتصاد المحطم واعادة الخدمات المنهارة في عراق عزيز على كل قلب عراقي، ولا حاجة للتذكير بان اكثر من ٩٥٪ من عائدات العراق تعتمد على مدخولات النفط.

وبالمقابل، فان انهيار أسعار النفط نتيجة الازمة المالية القائمة الى أقل من نصف الاسعار التي صعد إليها تنذر بالخطر وتفرض الاسراع بزيادة قدرات العراق الانتاجية والتصديرية لتأمين مصادر التمويل والاستثمار.

٦. ليس هناك من لا يؤيد التنفيذ المباشر، وقد كان للخبراء الدور المشرف في قيادته في السبعينيات، لكن التعويل عليه في المرحلة الحالية هو ضرب من الخيال، لقد اختفت كل مستلزمات نجاحه.. فالكوادر القيادية في الدوائر والمواقع قد جاوزت سن التقاعد بعد مرور اكثر من ٣٠ عاما عليها، وغادر الآخرون النفط والعراق لأسباب معروفة. كما أن آلاف المعدات والمكائن والآليات لم تعد متوفرة، ناهيك عن حالة التقادم والتردي لما تبقى منها غير انه اصبح لزاما إعداد دراسات ووضع خطط مستقبلية يتم من خلالها تزاوج الدور القيادي لدوائر الوزارة مع شركات ومكاتب القطاع الخاص وتحفيزها للنهوض بهذه المهمة الوطنية.

٧. أما الأداء بان العراق هو البلد الوحيد القادر على زيادة الانتاج فهو قول غريب حقا، فالاستكشافات المعلنة في السنوات الماضية في العديد من الدول كالبرازيل وايران وليبيا والسودان وحتى في امريكا وكندا تدحض هذا القول.

٨. ان تحقيق التنافس بين الشركات لاختيار الافضل هو مبدأ سليم، وهذا ما تؤمنه جولة التراخيص التي شملت مشاركة (١٢٠) شركة عالمية ومن مختلف الجنسيات، تم تأهيل ٣٥ منها للتنافس، ويبقى اتفاق المبادئ الموقع مع شركة شل لتأسيس شركة مشتركة دون تنافس موضوع تساؤل وتحفظ لدى العديد من الخبراء، ولو ان مقالة الزميل عبدالزهرة المحمداوي المشار إليها آنفا تناولت الموضوع بمهنية واعتمدت أسباباً مبنية على افتراض حسن النية، غير ان الادعاء بان وزارة النفط قد دأبت دائما على اشتراط الحصول على ثلاثة متنافسين (كحد ادنى) فهذا قول مجاف للواقع حيث لم يطبق على العديد من العقود والاتفاقيات النفطية الكبيرة التي تمت بالتفاوض الثنائي المباشر منذ الستينيات وحتى التسعينيات!! كالعقود الموقعة مع شركات روسية لتطوير حقل غرب القرنة وعقدا اخر مشابه مع شركات فيتنامية لتطوير حقل العمارة اضافة الى مفاوضات جرت لاكمال عقود مشاركة في الانتاج مع شركتين فرنسيتين هما الف وتوتال لتطوير حقلي مجنون وبن عمر واخرى مع شركات ايطالية واسبانية لتطوير حقل الناصرية وكذلك مع ائتلاف كوري ـ صيني ـ استراليا لتطوير حقل الحلفاية ومع شركات نمساوية ويابانية وصينية لتطوير حقل شرقي بغداد واخيرا مع ائتلاف هندي ـ جزائري ـ اندونوسي لتطوير حقل الطوبة.

في حين ان تلك الحقبة كانت مهيأة وقادرة اكثر على تأمين التنافس الواسع في ظروف اكثر ملاءمة ! ولا يفوتنا ان نذكر بان بعض تلك العقود التي وقعت في زمن النظام السابق كانت عقود مشاركة في الانتاج!!.

وقد جرت احيانا باشراف او بمشاركة زملاء دون ان نسمع من احدهم صرخة او حتى همسة.

٩- اما الحديث عن الحقول المشتركة والبكاء على ضياع الثروة النفطية فهو امر مضحك حقا!! فالتوجه الحضاري الدولي منذ عقود عديدة هو التوصل الى اتفاقيات ثنائية: (UNITISATION AGREEMETS) تحفظ لكل طرف حقه وهذا ما لم يحصل طيلة عهود وزارت النفط العراقية كافة علما بان النظام السابق قد ادار القطاع النفطي مدة ٣٥ عاماً.!!

اما النكتة التي رددها احد الاخوة في الفضائيات عن سرقة وضياع حصة العراق من حقل خانقين المشترك مع ايران وما يتراتب عليه من موقف خياني فانها تستدعي التوقف والمراجعة:

×كانت الطاقة القصوى لانتاجح العراق من الحقل منذ الخمسينيات بحدود ٢٢ الف برميل/ باليوم، يأخذ مصفى خانقين حصته منها ويضخ الباقي الى مصفى الدورة.

×عندما بدأت الحرب العراقية الايرانية توقف المصفى بسبب القصف الايراني واذكر زيارتنا للموقع يومها مع الاخوة مسؤولي المصافي للوقوف على الاضرار واستمر القصف طيلة ٨ سنوات الحرب حيث تحول المصفى الى حطام من حديد، اما الحقل فقد تدهور الانتاج منه وتضررت منشآته السطحية.

×في عام ١٩٩٣ اوعز وزير النفط الى شركة نفط الشمال بزيارة الحقل وتقييم الوضع فنيا حيث وضعت خطة لاصلاح ما يمكن من المنشآت السطحية ولكن المتحكم في معدلات الضخ كان الوضع المتدهور للانبوب وما اصابه من تآكل لذلك اعتمد نقل النفط فيه على الانسيابية GRAVITY FLOW وانخفض معدل النقل فيه الى حوالي ١٢ الف برميل في اليوم فقط اما خردة المصفى فقد بيعت الى المتعهدين المحليين.!!

×بحدود ٢٠٠١ تم التعاقد مع شركة صينية على صيانة وتأهيل الانبوب الذي يمر بمحافظة ديالى وتم ايقاف الضخ وتقطيع الانبوب لاستبدال المقاطع التالفة لكن الشركة غادرت العراق في بداية ٢٠٠٣ لاسباب امنية (تحسبا لاندلاع الحرب) وكلنا يعرف الوضع الامني في ديالى.! مما يمنع حتى التفكير بنقل النفط بالحوضيات مع ارتفاع الكلف ومخاطر السلامة.

لقد اكد الوزير الحالي مرارا بانه يبذل جهودا مع ايران والكويت لتوقيع الاتفاقيات وان هناك مماطلة وتباطؤاً لدى الآخرين.!! لكننا نذكر ان لم نوقع الاتفاقيات نكون قد فشلنا اذ ليس هناك نجاح جزئي.

اما عن تزحيف الكويت حدودها شمالا خلال الثمانينيات عندما كان العراق منشغلا بحربه مع ايران كما اعلن رئيس النظام حينذاك واستغلالها لحقل الرميلة الجنوبي فقد تناوله الزميل الجبوري مشكورا، دون اضافة او تعليق مع الاخوة.. وهذا ما لاحظناه في المشاركات الفضائية كافة عند الحديث عن الحقول المشتركة مع الكويت!!.

١٠ اما عن إلغاء شركة النفط الوطنية فعلينا توجيه الشكر والامتنان لهذه الخطوة الوطنية.!! حيث اكتشفنا الان ان بإلغائها نكون قد اسسنا بدلا منها ثلاث شركات وطنية وهي نفط الشمال، ونفط الجنوب والاستكشافات النفطية!! وهذا تخريج لم يدركه خبراء النفط حينذاك كم كنا مغفلين، ولا ندري لماذا تم إلغاء نفط الوسط بدلا من تأسيس شركة وطنية رابعا؟. اهكذا يكون تحريف تاريخ النفط الذي عاشه الخبراء وعاشوا ما دمرته الثورة الادارية انذاك والتي وصلت حالة العبث الاداري بهيكلها وتشكيلاتها الادارية ذروتها.!

١١- مما ورد اعلاه فان رأينا الشخصي هو:

×ان لا نجعل من انفسنا وزارة ظل معارضة لوزارة النفط وانما معينا ومرشدا لها، نعارض ونؤشر ما هو خطأ، ومضر، ونحذر من كل تماهل او تباطؤ، وننبه لاي نقص ونبارك لكل إجراء وخطوة تخدم مسيرة القطاع.

×الابتعاد عن استعمال انصاف الحقائق في تناول الامور النفطية لانها اسوأ واخطر من الكذب!.

×الابتعاد عن الانتقائية عند الاستشهاد بالمصادر النفطية وجلها امريكية !! فصحف المحتل واقلامها المسخرة صارت بقدرة قادر مرجعا للمصداقية والمصلحة الوطنية!.

×اعتماد اسلوب النقد وليس الانتقاد في مناقشاتنا.. وشتان بين الاثنين.

وبعكس ذلك سنكون كما حكم الناس على لقمان وابنه وحماره، كما علمتنا القراءة الرشيدية عندما درسنا صغارا.!!

وختاما نود ان نذكر بشعار طرحه اعداء العراق بعد الحصار.. عراق ضعيف يحكمه صدام خير من عراق قوي بدونه.

اننا نخشى من بقاء هذا الهدف.... وان تبدلت الظروف والوجوه..!.

هل ستؤدي تعهدات أوباما الى ستراتيجية جديدة في العراق؟

بغداد/ الوكالات

تساءلت صحيفة ستارز اند سترايبس الامريكية، الخميس، عن امكانية تنفيذ اوباما لتعهداته ازاء العراق، مشيرة الى ان الاقدام على ذلك سيلقي بالعراق الى فوضى كبيرة او يتمخض عن ديكتاتورية جديدة على منوال النظام السابق.

نشرت الصحيفة ، مقالاً بعنوان متسائل "كلام حملة اوباما عن العراق سينفّذ على الارض؟" قالت فيه ان الرئيس الامريكي المنتخب باراك اوباما سيواجه تحديات شديدة من خلال تحويله وعود حملته الانتخابية الى حقائق ملموسة على الارض في العراق، حسب ما يرى خبراء.فخلال حملته الانتخابية الرئاسية التي دامت نحو عامين، كما تذكر الصحيفة، تحدث اوباما كثيرا عن وضع جدول امده ١٦ شهرا لاخراج غالبية القوات القتالية من العراق، الذي وصفه بـ"ساحة القتال الخطأ" بحجة ان ذلك سيسمح للولايات المتحدة بنقل المزيد من الجنود والاموال الى افغانستان، التي يعدّها خط المواجهة في الحرب على الارهاب.عارض اوباما حرب العراق حتى قبل انتخابه في مجلس الشيوخ عام ٢٠٠٤، ورأى ان الموعد الصارم سيجبر العراقيين على اتخاذ الخطوات الضرورية باتجاه مصالحة سياسية واضطلاعهم بمسؤولية امنهم الخاص بهم واستقرارهم.

فقد قال اوباما في كلمة له في اب اغسطس ٢٠٠٧ القاها في مركز ولسون بواشنطن ان "انهاء هذه الحرب سيكون اول اولوياتي عندما اتولى مهامي (كرئيس)"، وحسب ما تنقل الصحيفة سوّغ كلامه هذا بان "ما من حل عسكري في العراق، فالقادة العراقيون وحدهم يستطيعون تسوية مشكلاتهم في قلب حرب العراق الاهلية، وعلينا نحن ان نضغط عليهم ليقوموا بفعل، افضل استفادة لنا من ذلك يتمثل بتقليل وجود قواتنا".

وتشير الصحيفة الى ان كلام اوباما ذاك جاء بُعَيْد وصول زيادة القوات الى ذروتها، على انه راح يعترف منذ ذلك الحين ان زيادة القوات قد اتت بثمار "تجاوزت اكثر الاحلام جموحا"، وواصل تأكيد ان زيادة القوات لم تنتج المصالحة السياسية بين العراقيين في حين ان هذا كان هدفها الاكبر.

وقال اوباما، كما تواصل الصحيفة، في ٤ من ايلول سبتمبر متحدثا الى جمع حاشد في لانكستر ان "الحجة نفسها كانت وما تزال هي: متى نضع في ايدي العراقيين مسؤولية بلدهم؟ ومتى سيحلون خلافاتهم السياسية؟".

ووفقاً للصحيفة تقوم خطة اوباما في ترك "قوة باقية من القوات الامريكية في العراق لتولي مهام مكافحة الارهاب، وحماية مستخدمي الولايات المتحدة الذي يبقون في البلاد ويدربون قوات الامن العراقية، في حين تواصل الحكومة تقدمها السياسي".

وتعلق الصحيفة بالقول ان جدول اوباما في الانسحاب اكثر تماشيا مع جدول تخفيض القوات الامريكية المقرر بموجب مسودة الاتفاقية الامنية طويلة الامد التي تم التوصل اليها قبل اسبوعين فقط بين مفاوضين امريكيين وعراقيين. فبحسب الاتفاقية، ستنسحب القوات الامريكية من المدن العراقية وتعود الى قواعدها في حزيران ٢٠٠٩ وتغادر البلاد بنهاية عام ٢٠١١، ما لم يطلب العراقيون خلاف ذلك.

الا ان الصحيفة تقول ان هذا السيناريو يتغير الان، وتوضح ان الاتفاقية الان في علم الغيب، اذ ان العراقيين يريدون اجراء تغييرات، ومن غير الواضح ان يتفقوا هم والبيت الابيض على نسخة جديدة قبل ٣١ من كانون الاول ، حينما تنتهي صلاحية تفويض الامم المتحدة، فلو انتهى التفويض قبل ابرام اتفاقية، على القوات الامريكية ان توقف عملياتها.

واذا لم تبرم الاتفاقية، فمن المرجح ان يعمد العراقيون او الامريكيون الى طلب تمديد التفويض، بدلا من مخاطر الفوضى التي يكاد تفشيها ان يكون مؤكدا في حال انسحاب القوات الامريكية.

وبحسب ستيفن بايدل، الاستاذ السابق في كلية الجيش الامريكي الحربية، فان العراقيين "يريدون بوضوح ان تبقى مساعدة الولايات المتحدة قائمة لهم. وهذا يستوجب وجود اساس قانوني للاحتلال الامريكي".

ويعتقد بايدل، كما تقول الصحيفة، انه حتى لو لم يتم التوصل الى اتفاقية امنية قبل مغادرة بوش مهامه، او حتى لو لم يمدد تفويض الامم المتحدة، ستبقى الولايات المتحدة والمسؤولين العراقيين البحث في صياغة سلسلة من "الشروط الاستثنائية" التي من شانها السماح للقوات الامريكية العمل في البلاد، ان تردى الوضع الامني فيها.

ويؤكد بايدل، حسب الصحيفة، ان "من مصلحة العراقيين ان يقوموا بذلك".

الا ان الضغط يتزايد من اجل مغادرة غالبية القوات الامريكية البلاد، كما تلاحظ الصحيفة.

ويعلق وينسلو ويلر، وهو خبير في الامن الوطني بمركز معلومات الدفاع بواشنطن، على هذه الملاحظة بقوله ان "الضغط الوحيد الان يقوم في تسريع الانسحاب. فالعراقيون قالوها بوضوح كبير انهم يريدون خروجنا".

وتعلق الصحيفة مضيفة ان ما يزيد عن ٤,٠٠٠ عسكري فقدوا ارواحهم في العراق منذ بدء الحرب في العراق بقيادة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣، وجرح ٣٠,٠٠٠ عسكري اخرين. فإضافة الى افغانستان، من المتوقع ان تصل تكاليف حرب العراق الى ٨٠٠ بليون دولار في نهاية العام الحالي. وطبقا لاستطلاعات راي فان اكثر من نصف الامريكيين يقولون انهم لم يعودوا يؤيدون الحرب.

لكن ربما ان مغادرة العراق شيء سهل بالقول اكثر من الفعل. فعندما يتولى اوباما مهامه سيواجه عددا من التحديات اكثر من امر وضع جدول زمني سيحكم في نهاية المطاف كيفية وزمان مغادرة القوات الامريكية العراق.

وهنا تشير الصحيفة الى امكانية تفجر التوترات. اذ ترى انه في حين هدأ العنف الطائفي، الا ان التوترات بين اطراف معروفة من الممكن ان تندلع مرة اخرى، بخاصة لو تعثرت الخطوات باتجاه مصالحة سياسية.

والنزاع وسط التوترات الهشة في داخل البلاد على أي من هذه القضايا من الممكن ان يودي بالعراق الى الفوضى مرة اخرى. ونظرا لضعف الدولة، فان تبني جدول زمني لانسحاب في ١٦ شهرا قد يكون مخاطرة كبيرة، كما يرى بعض المحللين.

وبهذا الصدد تنقل الصحيفة عن مايكل اوهانلون، المتخصص بالامن الوطني الامريكي بمعهد بروكنغز بواشنطن، قوله ان "الاعتقاد بان الجراح كلها التأمت، وان الثقة كلها عادت، هو تفاؤل مبالغ به".

وتضيف الصحيفة ان الجنرال ديفيد بيتريوس، الذي اشرف على الكثير من التحولات في العراق وهو الان يتولى مسؤولية القيادة المركزية الامريكية، كان قد حذر الكونغرس ان أي انجاز امني تحقق حتى الان في العراق ما زال "هشا" و "قابلا للارتداد".

وتواصل الصحيفة تعليقها بالقول ان القوات العراقية ما زالت تعتمد بشدة على الجيش الامريكي في العمليات اليومية، بخاصة في مجال الدعم اللوجستي.

وفي عدد من الصدامات الكبيرة مع مسلحين على مدى سنوات ماضية، حدث ان رفض عدد من الوحدات القتال، بل ان بعضها انضم الى الجانب الاخر، كما تلاحظ الصحيفة.

فاذا ما ابتدات القوات الامريكية بمغادرة العراق قبل ان تتمكن قوات الامن العراقية من العمل بمفردها بنحو تام، "فاعتقد انكم سترون اللاعبين الكبار في العراق ينسحبون ويبدأون بجولة اخرى من الاقتتال الشرس"، كما يعتقد بايدل.

وبالنظر الى تاريخ العراق الدامي، كما تختتم الصحيفة تعليقها، فمن المعقول جدا ان يتقدم رئيس الوزراء نوري المالكي او من يخلفه ليقبض على السلطة وينصب نفسه ديكتاتورا . كما فعل صدام قبل ٣٠ عاما مضت.

ولا يريد الخبراء التفكير باي من تلك السيناريوهات.

يذكر ان صحيفة ستار اند سترايبس (وتعني "نجوم وخطوط" اشارة الى العلم الامريكي) موجهة الى الجيش الامريكي وموظفي وزارة الدفاع والمتعاقدين وعائلاتهم؛ وهي لا تخضع لرقابة الدفاع او لتنقيحاتها، وتعد الوحيدة من نوعها من بين الاصدارات العسكرية الامريكية، وتوزع في اوروبا منذ عام ١٩٤٢. ولديها مكاتب في عدد من مناطق العالم من بينها الشرق الاوسط.

قالت صحيفة نيو يورك تايمز الامريكية، إن فوز باراك اوباما في الانتخابات الرئاسية الامريكية، سيضع العراق بمواجهة مشكلاته منفردا، مشيرة الى ان فوزه لم يمض عليه سوى ثلاثة ايام، برغم ذلك فان تحولا بدأ يحدث في الواقع السياسي في العراق والمنطقة.

وتعلق في تقرير نشرته امس الجمعة، ان "انتخاب اوباما ربما اعطى العراق فرصة لبدء صفحة جديدة، مع قدرة اكبر على التحكم بمصيرهم. الا انه ايضا سيترك العراق اكثر انفرادا بمواجهة اوضاعه بين جيران عدوانيين، وعاجز عن النظر الى الامريكيين كوسطاء عند تنازع الفصائل السياسية. عليه، هناك شعور ما بامكانية واحتمال ظهورها".

وذكرت الصحيفة إن "السياسيين في العراق يشيرون الى انهم ماضون بسرعة باتجاه ابرام اتفاقية امنية بشأن وجود القوات الامريكية، فيما اعرب مسؤول في ادارة بوش عن اعتقاده بان العراقيين ربما يصادقون على الاتفاقية قبل منتصف الشهر الجاري".

وقال هادي العامري، النائب عن المجلس الاعلى الاسلامي العراقي، للصحيفة انه "قبل هذا الوقت، كان العراقيون يعتقدون انهم اذا وقعوا الاتفاقية فلن يكون هناك احترام لجدول انسحاب القوات بحلول ٣١ من كانون الاول ديسمبر ٢٠١١، موضحا انه "لو بقى الجمهوريون ربما لن يكون هناك احترام لهذا الجدول الزمني، والخطوة الايجابية هي ان هذه الفرضية عن الجدول الزمني هي نفسها لدى اوباما".

وكان اوباما قال انه يفضل وضع جدول زمني بمدة ١٦ شهرا لسحب الالوية القتالية، وهذا جدول زمني اسرع بمرتين مما ذكرته مسودة الاتفاقية الامريكية العراقية.

وكان "سياسيون عراقيون"، حسب ما تذكر الصحيفة، "تحت ضغط شديد من جانب قادة ايرانيين من اجل عدم توقيع الاتفاقية، فايران، التي لها علاقات وطيدة معهم، ابدت خشيتها من الاتفاقية لانها توفر اساسا لوجود امريكي دائم في العراق قد يهدد ايران".

الا انه يبدو ان العراقيين الان، كما ترى الصحيفة، يشعرون بضغط قليل من جانب ايران، ربما لان الايرانيين اقل قلقا من ان ادارة اوباما سوف تجبرهم على اجراء تغيير في بلادهم.

وفي "الاسابيع الاخيرة كان العامري"، كما تلاحظ الصحيفة، "واحدا من نواب بارزين عن المجلس الاعلى وقضى سنوات في ايران ويقود منظمة بدر، التي هي الان جناح برلماني للمجلس، يعكس مخاوف ايران من خلال الممانعة في توقيع الاتفاقية".

وتضيف الصحيفة "وبالطبع، ونظرا لحالة التقلب والانقسام في السياسة العراقية، ما زال ممكنا تاجيل الاتفاقية الامنية. لكن مع اعتقاد عراقيين بان اوباما كرئيس، سيتجه سريعا الى سحب القوات الامريكية، قال مسؤولون امريكيون وعراقيون انه يظهر ان العقبات بوجه الاتفاقية في طريقها الى التلاشي".

جابر حبيب، وهو "نائب مستقل وعالم سياسة في جامعة بغداد" كما تصفه الصحيفة، اوضح الامر ببساطة قائلا ان "انتخاب اوباما نقل العراق الى موقع اخر".

واشارت الصحيفة الى ان قرار الجنرال ديفيد بيتريوس في سحب لواء قتالي اخر قبل ستة اسابيع مما كان مقررا "عزز تأكيدات وزارة الدفاع العراقية بان قواتها قادرة على تسلم المزيد من مسؤولية العراق الامنية وبعث اشارة بان انسحابات القوات الامريكية تصير حقيقة".

ومن المتوقع من ادارة اوباما، كما تذكر الصحيفة، ان "تنقل التركيز الى افغانستان، وقال مسؤولون امريكيون ان في وقت تتدهور في الحرب افغانستان، فان اية قوات اضافية ترسل الى ذلك البلد يجب ان تكون من بين القوات المنسحبة من العراق".

كما ان انتخاب اوباما الذي تزامن مع قبول المفاوضين الامريكيين على العديد من التغيرات التي طلب العراقيون اجراءها على الاتفاقية، بحسب الصحيفة "اوجد مناخا عاما في ان من الاسهل لكل من المفاوضين العراقيين وجيرانهم . ايران وسوريا والسعودية . القبول بها".

وتذكر الصحيفة ان المفاوضين الامريكيين "ارسلوا نسخة جديدة عن الاتفاقية للقادة العراقيين أول امس الخميس، تضمنت العديد من التغييرات التي طلبها العراقيون.

وقال العراقيون، في المستوى العلني، انهم الان يدرسون الوثيقة".

وتعتقد الصحيفة ان "هناك نبرة تفاؤل جديدة"، بشأن اقرار الاتفاقية، وتنقل عن "المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ، لمحطة تلفزيونية ان هناك مناخاً ايجابياً في السعي الامريكي الى الحفاظ على سيادة الدولة العراقية"، مشيدا بتضمين مادة تنص على ان الامريكيين لن يشنوا هجمات على الجوار العراقي من الاراضي العراقية.

كما عدل الامريكيون من الصياغة لتوضيح أي نوع من القوات ستبقى بعد الانسحاب في عام ٢٠١١، حسب ما قال للصحيفة "مسؤول في ادارة بوش مطلع على الاتفاقية الامنية"، وقال المسؤول ان "الذين ربما سيبقون في العراق سيكونون في الدرجة الاولى مدربين وعاملين في سيطرة الحركة الجوية".

واضاف المسؤول قائلا للصحيفة "سيكون هناك وجود مهم، الا انهم ليسوا قوات "قتالية". كما اكد ان غالبية المحادثات الاخيرة مع العراقيين اعطت المفاوضين الامريكيين الثقة بان موعد ابرام الاتفاقية قريب.

وقال هادي العامري للصحيفة، وهو رئيس لجنة الامن في البرلمان العراقي، ان سياسيين عراقيين يثمنون التزام ادارة بوش تجاه العراق، مشيرا الى ان توقيع الاتفاقية في اثناء وجود الرئيس بوش بمهامه قد يكون "علامة صغيرة على هذا التثمين".

وترى الصحيفة ان الاتفاقية الامنية، وهي اكبر قضية سياسية في العراق منذ الربيع الماضي، "اصبحت طريقة يعرف من خلالها العراقيون انفسهم ايديولوجيا، كاختزال لما يفكرون به ازاء الوجود الامريكي".

وتعتقد الصحيفة ان "بعض الاحزاب، غاضبة من الاتفاقية لان في العامين الماضيين كثيرا ما كان الامريكيون حُماتهم في الاقتتال الطائفي، ولعل الانسحاب سيتركهم ضعفاء امام قوى أخرى"، بحسب الصحيفة التي تواصل تعليقها بالقول ان الحكومة العراقية المتكونة لتنقل عن جابر حبيب قوله ان "الجميع يعتقدون ان القوات العراقية ستكون قادرة على التعامل مع الامور بدلا من القوات الامريكية، الا اننا نحتاج الى بعض المشاركة الامريكية لمنع دول الجوار من توسيع رقعة تأثيرها في العراق، وسمعت اوباما يقول (والحديث لجابر حبيب) انه سيبقي على بعض القوات، حتى بعد الشهور الستة عشر، الا انها ستكون خارج المدن. ولن يراها العراقيون".وبهذا الشان يقول حبيب ان "الشيء الاخر الذي شهدناه خلال حقبة بوش هو انه عندما لا يتمكن السياسيون العراقيون من التوصل الى تسوية، تجد بوش يتدخل".ولا يرى حبيب، كما يقول للصحيفة، ان ادارة اوباما ستلعب الدور نفسه، اذ يقول "انا لا اعتقد ان اوباما سيفعل ذلك، فهو لن يحاول صياغة الاجندة العراقية. واعتقد ان على السياسيين ان يكونوا بالنضج الذي يمكنهم في حل مشكلاتهم الخاصة بهم، ويكونوا جريئين في عمل تسويات في ما بينهم".